

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
وتقدير الفحص المحدود عليها

صفحة	المحتويات
١	- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
٢	- قائمة المركز المالي المستقلة
٣	- قائمة الدخل المستقلة
٤	- قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٥	- قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٦ - ٤٤	- أهم السياسات المحاسبية المحلية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

س لا قطعة - الشطر العاشر
أمام كارفور المعادى
لهراء المعادى، القاهرة
مصر

٨٧ شارع رمسيس - القاهرة - مصر
+٢٠٢٥٣٣٣٤١٠٠
+٢٠٢٥٦١٠٩٥٧
+٢٠٢٥٧٧٠٧٥٠

info@bakertillyeg.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الشخص المحدود لقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الشخص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذا التوالي المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتడفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للبيانات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتنمية الأخرى، والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الشخص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الشخص المحدود رقم (٢٤١٠) "الشخص المحدود لقوائم المالية الدورية المستقلة والمودي بمعرفة مناقب حساباتها". يشمل الشخص المحدود لقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليالية، وغيرها من إجراءات الشخص المحدود الأخرى، ويقل الشخص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا ستصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه التوالي المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرافقة لا تعبر بعدلة ووضوح في - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وعن ذاتها المالي المستقل وتدققتها النقدية المستقلة عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيهية للإنتهاء

مع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً:

- كما هو مبين تفصيلاً بالإضاح رقم (١٦) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة بشأن الالتزامات المستحقة للهيئة العامة للتنمية السياحية ، ورد إلى الشركة إخطار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بضرورة سداد مبلغ وقدره ٩٧٥ ٨٦٥ دولار أمريكي (المعادل لمبلغ ٢٤١ ٧١٢ ٦٧٤ جنيه مصرى) مقابل موقعة الهيئة على منح الشركة برنامج زمني إضافى لمدة عشر سنوات لاستكمال تنفيذ خاصر ومكونات المشروع السابق (عتماده وإتمام التنمية على كامل الموقع بما يشمل حصة الدولة في التصرف في مساحات الأراضى غير المملوكة وكذا المساحات الخاصة للتطوير العشوائيات إلى جانب سدادها للمطلبات الأمنية لحرم الشاطئ الجديد هذا وقد اعتمد مجلس إدارة الشركة هذا الإخطار بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٢٢ ولم تقم إدارة الشركة بإثبات هذا الالتزام بالقواعد المالية وذلك لانتظاراً لما سوف تسفر عنه المفاوضات الفائمة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ولحين بحث توجيه الإنتهاء بشأن الالتزام من قبل الشركة.
- كما هو مبين تفصيلاً بالإضاح رقم (١-٣٢) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة بشأن الموقف القانوني قدمت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المقطعة ج)، هذا وقد قالت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوى الإلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداوله عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ وبتلك الجلسة قررت هيئة المحكمة إعادة الدعوى لهيئة المفوضين لإعداد تقرير تكميلي في ضوء المستندات والدفوع الجديدة المقدمة من الشركة، وبتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٢ تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢١ مايو ٢٠٢٢، ثم تم التأجيل عدة مرات حتى جلسة ٢٤ يونيو ٢٠٢٢ والتي قررت المحكمة بها التأجيل لجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢ ، وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وانها مرحلة الكسب ويري المستشار القانوني الخارجي للشركة "أن نسبة كسب الدعوى ٥٠٪ وفقاً للسلطة التقديرية للمحكمة" هذا ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب او مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القواعد المالية الدورية أي تسويات قد تلتئم عن ذلك الشأن.
- لم يتم إعتماد القواعد المالية للشركة من قبل الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حتى تاريخ إصدار تقريرنا على هذه القواعد المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

القاهرة في : ١٤ أغسطس ٢٠٢٢



الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

ايضاح رقم	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١	الأصول
			الأصول غير المتداولة
			أصول ثابتة
			مشروعات تحت التنفيذ
			استثمارات في شركات تابعة
			عملاء وأوراق قرض - أقساط طويلة الأجل
			مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
			أعمال تحت التنفيذ
			مخزون
			عملاء وأوراق قرض - أقساط قصيرة الأجل
			مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			مستحق على الأطراف ذات علاقة
			نقدية وما في حكمها
			مجموع الأصول المتداولة
			اجمالي الأصول
			حقوق الملكية
			رأس المال المصدر والمدفوع
			احتياطي قانوني
			أرباح (خسارة) مرحلة
			اجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
			مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طويلة الأجل
			الالتزامات ضريبية موجلة
			مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
			مخصص مطالبات
			التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الاراضي الشبالة
			عملاء - دفعات مقدمة
			دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - قصيرة الأجل
			مستحق إلى الأطراف ذات العلاقة
			مجموع الالتزامات المتداولة
			اجمالي حقوق الملكية والالتزامات
			- الإيضاحات والبيانات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرا معها.
			- تقرير الشخص المصدود "مرفق".

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبلجي

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إضاح رقم	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠	عن ثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠	عن ثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠
أيرادات مبيعات لراحتي (١-٢٠)	٢٧٦٧٣١٦٢	--	٢٧٦٧٣١٦٢	٢٧٦٧٣١٦٢
أيرادات مبيعات فنلات ووحدات (١-٢٠)	١٧٧٦٢٨٢٢	--	٢٨٦٦٦٣٨٤	٢٨٦٦٦٣٨٤
أيرادات خدمات مؤدلة (٢-٢٠)	٢٥٨٧٦٠٢٧	٣١٥٨٨٩٣٧	٤٣٧٥٦٠٩	٥١٧١١٧٦٦
إجمالي إيرادات التشغيل (٣-٢٠)	٢٥٨٧٦٠٢٧	٧٣٩٨٤٩٣١	٤٣٧٥٦٠٩	١٠٨٠١١٢٧٧
نفقات تشغيل أخرى (٤-٢٠)	(١١١٣٩٦٥٣٨)	--	(١١١٣٩٦٥٣٨)	(١١١٣٩٦٥٣٨)
نفقات التشغيل (٥-٢٠)	(٣٤٤١١٦١٧)	٤٣٧٥٦٠٩	(٣٤٤١١٦١٧)	(٣٤٤١١٦١٧)
نفقات الإيجار (٦-٢٠)	(١١٣٦١٧٣)	(٧٢٢٢٠٧٦)	(١٤٧٠٢٥٠)	(١٢٣١٩٣٢٥)
نفقات خدمات مؤدلة (٧-٢٠)	(٢٨٨٥١٢٢)	(٣٤٢٠٩٧٢)	(٥١١٢٢٢١٠)	(٥٧٢٤٩٥٨٨)
إجمالي تكاليف التشغيل (٨-٢٠)	(٢٩٩٨٧٣٧٥)	(٤١٠٤١٧٩٦)	(٥٢٥٩٤٤٦٠)	(٧٠٥٦٨٩١٣)
مجمل الخسارة (٩-٢٠)	(٤١١١٣٤٨)	(٧٥٩٥٣٤١٣)	(٩٠١٦٨٥١)	(٧٣٩٥٤١٧٩)
أيرادات تشغيل آخر (١٠-٢٠)	٢٢٢٧٦٨٠	٢٢٢٩٤٢٥١	٧٥٩٩٣٠٩	٣٢٩٢٥٣٤١
مصاريفات بيعية وتسويقية (١١-٢٠)	(٢٢٦١١١)	(١٧٨٦٩٦١)	(٦٩١٣٠)	(٢٨٧٧٤١٠)
مصاريفات إدارية وعمومية (١٢-٢٠)	(٥٨٥٦١٦٧)	(٥٢٥٢٥٩٢)	(١١٢٤١٩٠)	(١٠٢٤٠١٨٦)
مصاريفات تشغيل أخرى (١٣-٢٠)	(٢٠٢٧٦٢٢٥)	(٢٠٣٥٩٨١٨)	(٨٤١٧٢٢٠)	(٨٤٩٧١٣٦٤)
خسائر لتنمية متوقفة (١٤-٢٠)	--	١٢٣٦٨٨٥٠	--	(١١٠٦٥١٣٥٠)
عيادة الاستهلاك في قيمة لرسدة العملاء (١٥-٢٠)	--	--	(١٢٢٠٦٦٣١٩)	--
خسائر أنشطة التشغيل (١٦-٢٠)	(١١٧٣٢١٧١)	(٦٨٧٧٤٦٨٢)	(١١٤٢٩٤٢٩٢)	(١٨٩٨٦٩١٤٥)
خسائر مراجعة مستحقة (١٧-٢٠)	١٢٣٧٨٦٦	٢٨١٢٠٧٠	٣٣٥٤٦٦٣	٥٩٦٩٤٩٢
أيراد التمويل بالأسنان (١٨-٢٠)	(٦٣٦٥٣٥٠)	(٤٨٠٢٧٥٩)	١٢٠١٨٨٩٧٤	٢٧٩٩٤٦٩٣٧
الإيراح (الخسائر) قبل الضريبة (١٩-٢٠)	(١٦٨٥٩٦٥٥)	(٧٠٧٦٥٣٧٤)	(٢٠٧٥٠٦٧٩)	٩٦٠٠٧٢٨٤
ضرائب التدخل (٢٠-٢٠)	(٣٥٢٤١٣٥)	١٨٥٤٠٩١٢	(٤٤٤٠٦٦٥)	(٤٥٤٨٢٩٩٦)
صافي أرباح (خسائر) الفترة (٢١-٢٠)	(٢٠٣٩٣٧٩٠)	(٥٢٢٤١٥٩)	(٤٥٢٠٩٣٤٤)	٥٠٢٤٢٨٨
تصحيب المهم في الأرباح (الخسائر) (٢٢-٢٠)	(٠٠٠١٩)	(٠٠٠٠)	(٠٠٠٢٤)	٠٠٠٤٨

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتنقذ معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أحمد مدبوبي

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
قائمة الدخل الشامل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن السنة أشهر المنتهية في	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	صافي أرباح (خسائر) الفترة
	٤٠٢٢٦٣٠	٤٠٢٢٦٣٠	٤٠٢٢٦٣٠	٤٠٢٢٦٣٠	٤٠٢٢٦٣٠
(٢٠٢٩٢٧٩٠)	(٥٢٢٤٤٥٩)	(٢٥٢٠٩٣٤٤)	(٥٢٢٤٤٥٩)	٥٠٥٢٤٢٨٨	الدخل الشامل الآخر:
-	-	-	-	-	بندو الدخل الشامل الآخر
<u>(٢٠٢٩٢٧٩٠)</u>	<u>(٥٢٢٤٤٥٩)</u>	<u>(٢٥٢٠٩٣٤٤)</u>	<u>٥٠٥٢٤٢٨٨</u>		اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتنتمي معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبولي

الشركة المصرية للمبيعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
فترة التقرير في حقوق الملكية المسجلة عن الفترة المالية المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

أرباح (خسائر) مرحلة إجمالي حقوق الملكية

رأس المال المصدر والمدفوع احتياطي قانوني

البرئان

١٤٧٨١٤٨٦٥	٥٦٣٨٩٧٣٠	١٠٥٠٠٠٠٠
—	—	—
١٠٥٠٠٠٠٠	—	—
١٤٧٨١٤٨٦٥	—	—
٣٤١١٨٠٣٨٦	٢٣١٩٩٥٢٥١	٢٥٢٠٩٣٤٤
١٤٧٨١٤٨٦٥	٢٣١٩٩٥٢٥١	٢٥٢٠٩٣٤٤
١٤٧٨١٤٨٦٥	٣٤١١٨٠٣٨٦	٣٤١١٨٠٣٨٦
١٤٧٨١٤٨٦٥	٣٢٧٧١٠١	٣٢٧٧١٠١
١٤٧٨١٤٨٦٥	٥٠٥٣٤٧٨٨	٥٠٥٣٤٧٨٨
١٤٧٨١٤٨٦٥	١٨٢٥٣٢٨٧	١٨٢٥٣٢٨٧
١٤٧٨١٤٨٦٥	١٨٢٥٣٢٨٧	١٨٢٥٣٢٨٧

- الإيداعات والسدادات الشرفية من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المسندة وفقاً لعمها.

رئيس مجلس الإدارة

مختار محمد زكي

المدير المالي
أحمد مدبورى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن السنة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب تعديلات ل搿سورة صافي الأرباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أهلاك أصول ثابتة أبراد فوائد فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية صافي فوائد مزجلاً مستهلكة خسائر إنتماية متوقعة صباء الأضحاى في قيمة ارصدة العملاء خسائر التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل التغير في : أعمال تحت التنفيذ مخزون صلام ولوحات قبض مدفوعون وأرصدة مدينة أخرى الكتاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المعايدة عملاء - دفعات مقدمة دلتون وأرصدة دائنة أخرى مصلحة هيئة التنمية السياحية المستحق على أمراء ذات علاقة - شركة سهل حشيش شركة ثانية صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ أبراد فوائد محصلة صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاط الاستثماري صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة النقدية وما في حكمها أول الفترة النقدية وما في حكمها آخر الفترة*
(٤٠٧٥٠٦٧٩)	٩٦٠٠٧٢٨٤		
٣٣٨٦٢١٢	٢٦٩٧٧٥٦	(٥)	
(٤٣٨٠٠٥)	(٣٥٨٨٦٨٣)		
(١١٩٧٥٠٩٢٠)	(٢٧٦٣٥٨٢٥٤)		فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(٣٣٥٤٦٤٣)	(٥٩٢٩٤٩٢)	(٢٧)	صافي فوائد مزجلاً مستهلكة
--	١١٠٦٥١٣٥٠	(١٣٠)	خسائر إنتماية متوقعة
١٢٢٠٢٦٣١٩	-	(٢٣٠)	صباء الأضحاى في قيمة ارصدة العملاء
(١٨٨٨١٧٦٦)	(٧٦٥٢٠٠٣٩)		خسائر التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(٤٠٠٨٦٢١)	(٢٦٠٦٧٥٣)		التغير في :
٣٨٦٠٥٥	(٢٥٨٣٦)		أعمال تحت التنفيذ
(١٢٦٤٠٥٣٤)	(٢٢٦٦٧٤٦٦)		مخزون
(٥٢٠٣٩٧١)	(١٦٢٣٦٤٠٢)		صلام ولوحات قبض
(٤٣٠٠٨٠٠)	(٥٢٧٧١٣٩)		مدفوعون وأرصدة مدينة أخرى
١٧٥١٢٥٣	١٣٤٠٠٤٠		الكتاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المعايدة
٣٩٢٧٦٣٥٩	(١٣٧٨٦٠١)		عملاء - دفعات مقدمة
١٢٠٨٥٢٠٦٤	٢٢٥٦٧٨٩٥١		دلتون وأرصدة دائنة أخرى
١٢٨٢٢٣	(١٠٩٣٤١٠٢٠)		مصلحة هيئة التنمية السياحية
٣٥٩٣٤٤٢	(٧٠٨٤٢٦٥)		المستحق على أمراء ذات علاقة - شركة سهل حشيش شركة ثانية
(٢٣٩٠٣٢٥)	(٤٧٢٧٨٢٠)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
٤٢٨٠٥٥	٣٥٨٨٦٨٣		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(١٩٥٢٢٧٠)	(١١٣٩١٣٧)		مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
١٦٤١١٧٢	(٨٢٢٣٤٠٢)		أبراد فوائد محصلة
٢٢٧٣٥١٩٢	٨٣٦٦٠٥٧٧		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاط الاستثماري
٣٤٣٨٠٣٦٤	٧٥٤٣٧١٧٥	(١٢)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
--	(١٦٠٨٠٥٩)	(٣٠)	النقدية وما في حكمها
٣٤٣٨٠٣٦٤	٧٣٨٢٩١١٦		خسائر إنتماية متوقعة
			رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة
			* ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة فيما يلى :
٣٤٣٨٠٣٦٤	٧٥٤٣٧١٧٥	(١٢)	نقدية وما في حكمها
--	(١٦٠٨٠٥٩)	(٣٠)	خسائر إنتماية متوقعة
٣٤٣٨٠٣٦٤	٧٣٨٢٩١١٦		رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة
			- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرا معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أحمد مدبوبي

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتعلقة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١- نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها ١.١ معلومات عن الشركة

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السيد المهندس / ناجي خليل محمد زكي
- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي بيورصة الأوراق المالية.

٢- غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكاني متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتزويد الكهرباء وتحلية المياه والمصرف الصحى والطرق تمهيداً لخصوصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفنادقية والسكنية والسياحية والترفيهية والخدمة سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير، ولها انتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلية وإدارة المنتجعات العمرانية والتى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج.

٣- مقر الشركة

- يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (٤٧) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.

٤- مدة الشركة

- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.

٥- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

- أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.
- ب- تم اعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٢٣.
- ج- أسس القياس أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكاليف التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة.
- د- عملية التعامل وعملية العرض تم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة.

د - استخدام التقديرات والحكم الشخصي
يتطلب إعداد القانون المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، بعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة معقولة في ظروف تطبيقها، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأسلان في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في سنة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كلها.

ه - قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة، يتم تحديد قيم الأصول المالية بالسعر الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق لشطة تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب للتقدير المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بمثابة جوهرية - أسلوب التدفقات التقديمة المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقدير ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات التقديمة المخصومة كأسلوب للتقدير فإنه يتم تقدير التدفقات التقديمة المستقبلية على أساس أفضل تقديرات لإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

ح - القوائم المالية المجمعة

- وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ "القوائم المالية المجمعة" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالى وتتابع الأصول والالتزامات التقديمة للمجموعة ككل.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المستقلة.

٤-٢ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد للقانون المالية المستقلة.

ويتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

ويصف عامة يتم الاعتراف بفرق العملة في الأرباح أو الخسائر، وباستثناء، فرق العملة الناتجة من ترجمة البند الثاني يتم الاعتراف بها في بندو الدخل الشامل الآخر:-

- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الأضمحلال)، حيث يتم إعادة تدوير فرق العملة بندو الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتخفيض خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ. الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٢-٣-ج) وخسائر الأضمحلال.
تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل، بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً
تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها
عملية تجهيز الأصل لحالته التي يتم تشغيله بها في موقعه وفي الغرض الذي تم اقتناؤه من أجله،
وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

وإذا كانت المكونات الجوهرية لهذا من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم
المحسنة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بيلد من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود
مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

بـ. التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما
يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس
التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقيمة الدخل كمصارف ذات
تكبدتها.

جـ. الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر
لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الأراضي، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة
لتلك الأصول:

الأعمار الإنتاجية المقدرة	الأصل
من ٢٠ إلى ٥٠ سنة	مباني وكرافلات
من ٥ إلى ١٠ سنوات	آلات ومعدات
من ٣ إلى ١٦ سنوات	اثاث ومتروشات
٥ سنوات	وسائل نقل والنقل
من ٣ إلى ٥ سنوات	أجهزة وأدوات كهربائية وكيمبيوتر
٣٠ سنة	محطات التحلية والصرف والمعالجة
١٠ سنوات	- أصول إنشائية
٣٠ سنة	- أعمال ميكانيكية
١٠ سنوات	خزانات مياه
٢٥ سنة	الشبكات والمرافق
١٠ سنوات	الرصيف البحري
	مطعم الشاطئي

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريبية للأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية،
ويتم تعديليها إذا تطلب الأمر ذلك.

٢-٣ مشاريع تحت التنفيذ

يتم الاعتراف بالمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللازمة
لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أُنجز من أجله، يتم تحويل المشروعات
تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام،
ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ المركز المالي بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال إن
ووجدت (إيضاح ٦).

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اض محلال في قيمتها (إيضاح ١٤-٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاض محلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة.

٥-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون من الخامات وقطع الغيار بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكالفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكاليف أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.

ويم تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المتحرك وتتضمن التكالفة كلية التكاليف المباشرة التي تتحملها الشركة لتصنيع واقتاء المخزون والوصول به إلى موقعه وحالته الراهنة كما تتضمن تكاليف المخزون الثامن نسبة من التكاليف غير المباشرة الصناعية والمحددة في ضوء الطاقة التشغيلية العادلة.

٦-٣ أعمال تحت التنفيذ

يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن التكالفة كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض واللنقلات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تنفيذ وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها ودرج تلك التكالفة في حساب أعمال تحت التنفيذ عند البيع يتم تسويتها تدريجياً بحسب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكالفة وفقاً للتكلفة الفعلية للmeter المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأصول تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٧-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

تشمل في التكالفة التقديرية لاستكمال تنمية الأرض المباعة وتحسب وفقاً لنصيب المتر المباع من التكالفة التقديرية الإجمالية لاستكمال تنمية وترقيق الأرض المخطط بيعها وفقاً للمخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة، ويتم تسويتها لاحقاً بحسب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكالفة الفعلية لأصول تنمية الأرض (إيضاح ٨) وذلك للوصول لباقي تكالفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة، ويتم إعادة دراسة التكالفة التقديرية في ضوء الدراسة التقنية لاجمالى التكالفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٨-٣ العملاء والمديونون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمديونون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تدويرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمديونون بقيمة الديون الردينة عند تحديدها وفقاً لسياسة التي يتقرّرها مجلس إدارة الشركة (إيضاح ١٠)، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الاض محلال (إيضاح ١٣-٣)، ويتم قيام العملاء طويلاً الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات التقيدة المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل خصم مناسب.

٩-٣ عقود التأجير

يحدد المعيار المصري عقود التأجير رقم (٤٩) المبادئ المتعلقة بالإثبات والتقييم والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والموزعون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات، تعطى هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات التقدية للشركة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار، ويكون العقد عقد إيجار أو يلطوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل

ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:
(أ) الفترات المشمولة ب الخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(ب) الفترات المشمولة ب الخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار بما على أنه عقد إيجار تشيغلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والنتائج العادلة لملكية الأصل محل العقد، وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشيغلي، ويعتبر اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشيغلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

- (أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
- (ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المنوع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته.
- (ج) تخطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
- (د) تبلغ القيمة الحالية لدعوات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.
- (هـ) بعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

القياس الأولي

الاعتراف بالأصول المحافظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قيم صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بدأ عقد التأجير والمتمثلة في:

- (أ) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفترة "ب٤٢") ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة للدفع.

- (ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً بإستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.
- (ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقدمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالإلتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
- (د) يتم تقييمه أخذًا في الاعتبار "دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تتعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

يتم المحاسبة من عقود المشتري للمؤجر بالنسبة لعقود البيع مع إعادة الاستئجار.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من حقوق العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يتم قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة النظرية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناءً على الاعتراف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المملوكة للمؤجر المشتري.

يتم المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعه مقدمة من دفعات الإيجار

ويم الحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يتم قياس أي تعديل يحصل عليه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحوّل، ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب على المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

١٠-٣ قائمة التكفلات النقدية

يتم إعداد قائمة التكفلات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١١-٣ النقية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التكفلات النقدية، فإن النقية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقية بالبلوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً، وكذلك تتضمن أرصدة البلوك سحب على المكتشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٣ الأدوات المالية

الاعتراف والقياس الأولي

تقوم الشركة بالإعتراف الأولي بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مدينينا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تُسبِّب مباشرةً إلى حوازتها أو إصدارها ليندليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مدينينا بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولى يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقدس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إهادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قالت الشركة بغير تموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إهادة تبويب جميع الأصول المالية المتداولة في اليوم الأول من فترة إعداد للتقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

في حالة إذا كان سبب الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

في حالة أنه يتباين عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

وتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كل يوماً.

يتباين عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولى بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرّض ضمن الدخل الشامل الآخر، للتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، ويتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حدة.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولى فإنه يمكن للشركة، أن تخصم بشكل غير قابل للإلغاء، أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيد أو يتلخص بشكل جوهري عدم الثبات في التقياس أو الاعتراف (يشار إليه لاحقاً على أنه "عدم اتساق محاسبى") والذي قد يتباين خلاف ذلك.

٤-١٠-٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف تموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يمكن بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأصول ويتم تقديم المعلومات للإدارة، تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعطلة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد التوارد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة

مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.

- كيفية تقييم أداء المحافظة وإبلاغ إدارة الشركة بها.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحافظ عليها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مدير الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارسة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
- تكرار وحجم توقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
- إن تحويلات الأصول المالية إلى نظرات ثلاثة في معاملات غير مؤهلة للاستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتنافى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
- يتم قياس الأصول المالية المحافظ عليها لنفرض المتاجرة أو المدارسة والتي يتم تقييم ذاتها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣-١٢-٣ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولى وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقد، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي للقائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقرارات الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل القسمان التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق والإضافات
- الشروط التي تتصدر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبلغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضاً معقولاً عن الإنهاك للمبكر للعقد، بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة بإصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح لو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضاً معقولاً للإنهاك المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولى.

الشركة المصرية للمتغيرات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٤-٤ الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيدة	تغرس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تغرس الأصول المالية المقيدة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة القاعدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الأضمحال.
أيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحال	أيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.
أيرادات الفوائد	تغرس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.
أيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحال	أيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.
صافي الأرباح والخسائر الأخرى	صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.
استثمارات حقوق الملكية	تغرس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كيلراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.
صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.	صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

٥-١ ٤-٣ الالتزامات المالية - التبويبي والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويبي الالتزامات المالية على أنها مقيدة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويبي الالتزامات المالية على أنها مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبيها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن الممتلكات المالية أو تم تبويبيها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الالتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصردوف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الالتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصردوف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٦-١ ٤-٣ الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إلقاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنابع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنابع الملكية ولا تحافظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحافظ بكلفة مخاطر ومنابع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو لقضاء مدتها.

تقوم الشركة أيضًا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الالتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الالتزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٧-١٢-٣ مقاصة الأدوات المالية

تم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ودرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط:
يكون للشركة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المتبقية، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية
الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

٨-١٢-٤ الإضمحلال

الم السياسة المطبقة بدءاً من ١ يناير ٢٠٢١

٩-٨-١٢-٥ الأصول المالية غير المشتقة:

الأدوات المالية وأصول العقد:

يتم الاعتراف بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.

تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء الفروع

يتم قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلى والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً:

- سندات الدين ذات مخاطر الائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي (مخاطر التغير في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

يجب على الشركة أن تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الإعتراف الأولي وعند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار أن تكون هذه المعلومات معقولة ومؤدية ومتعلقة بدون تناقض أو وجہ لا يبرر لها وهذا يشمل مدى صحة وكافية وكتامة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضاً المعلومات المستقلة.

تعتبر الشركة الأصل المالي متغيراً عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (إن وجد).

- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوماً مالم يكن من الممكن تحضيرها.

- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث القراءضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).

إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة المتعلقة التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

٩-٨-١٢-٦ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تُقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للمقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٣-٨-١٢-٣ الأصول المالية ذات مستوى إنتمان منخفض:

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الشركة بتقدير ما إذا كانت الأصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسداد الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الإنتمان. بعد الأصل بذلك ذو مستوى إنتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الأحداث التي يمكن لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على أن الأصول المالية ذو مستوى إنتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية:

- مسؤوليات مالية كبيرة للمدين.
- خرق العقد مثل التغافل عن السداد أو التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكلة قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى.
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب المصروفات المالية.

٤-٨-١٢-٤ عرض مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول

بالنسبة لأدوات الدين المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

٥-٨-١٢-٥ إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه.

تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقدير فيما يتعلق بتوقيت ومبلي الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لا تتوقع الشركة أى إسترداد من المبلغ المشطوب ومع ذلك قلن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفلا من أجل الأمثل لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

٦-٨-١٢-٦ الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية الموزجة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير القيمة الإستردادية للأصل. لإجراء اختبار لضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول بما إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف الربح أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر قبل الضرائب الذي يمكن تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة النقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال في الارتفاع أو الخسائر. ويتم توزيعها أو لا لتخفيض القيمة الدفترية للوحدة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصل الآخر للوحدة بالتناسب على انساب القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الأضمحلال للأصول الأخرى إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحدیدها (بالصافي بعد الاملاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن أضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإراضيات المتعددة لقائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٢-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو حكمي قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة (توجة لحدث في الماضي ويكون من المحتعلم أن يتربّع عنه تدفق لمبالغ اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك التزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ التزام)، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام (إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها).

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها ككتلة اقتراض.

١٤-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتمثل الموردون وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة الأخرى في التزامات سداد قيمة السلع أو الخدمات المقدمة من الموردين في سياق الأنشطة المعتادة للشركة. يتم تمويب الدائنون كالتزامات متداولة إذا كان من الواجب سداد هذا الالتزام خلال عام أو أقل (أو إذا كانت دورة التشغيل العالية للأصل مدتها أطول) فيما عدا ذلك يتم تمويبها كالتزامات غير متداولة.

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع بالقيمة العادلة ويقاس لاحقاً على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام معدل خصم مناسب.

١٥-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهمن العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر الالتزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأسس الاستحقاق.

١٦-٣ حقوق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، ولا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعلية على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتواجد توقيع كاف عن تدفق المبالغ الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند التقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسلیم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كليلاً في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كليلاً على مدار سنوات استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق / فلل) يتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسلیم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستمرة فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتساء.

١٧-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأسس الاستحقاق.

١٨-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

- القوائد الدائنة.
- القوائد المدينة.
- توزيعات أرباح.
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والإلتزامات المالية.
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب على إلتزام مالي.
- خسائر اضمحل الأصول المالية بخلاف العملاء.
- إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر.
- يتم الاعتراف بالقوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي.

١٩-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة الموجلة كإيراد أو كمصاروف في أرباح أو خسائر السنة، فيما عدا الحالات التي تتضمن فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس السنة أو في سنة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأصول.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كإلتزام، أما إذا كانت الضريبة التي تم سدادها بالفعل في السنة الحالية والسنوات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه السنوات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقتصر قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارية الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضريبة) الصاربة أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية السنة المالية، تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب الموجلة

يتم الاعتراف بالضريبة الموجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأصول المحاسبى للأصول والإلتزامات والأصول الضريبى لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة الموجلة لجميع الفروق المؤقتة التي يتضرر خصوها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهر.
- لو الاعتراف الأولى بالأصل أو الإلتزام العملياتي التي:

(١) لم تستوفي الأصول.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة ومحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي الموجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والربح في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع الضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقييم موقف الأصول

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المسئلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

الضريبة المزدوجة غير المعترف بها في نهاية كل سنة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المزدوجة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ريع ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المزدوج.

يتم قياس الضريبة المزدوجة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية لو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المزدوجة في نهاية السنة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو مدد القيمة التقديرية للأصولها والالتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢٠-٣ رأس المال

(أ) الأسهم العادية

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.

- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تورييب الأسهم المشترأة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢١-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٢-٣ التصفيي الأساسي للسهم في الأرباح

تعرض الشركة البيانات الخاصة بتصفيي الأساسي للسهم لأسهمها العادية.

يتم احتساب التصفيي الأساسي لريحة السهم بقمة للربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة وذلك بعد خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح المقترحة من مجلس الإدارة - إن وجدت - على المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٤ إدارة المخاطر المالية

تعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الائتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإيضاحات الكمية الإضافية المتعلقة في هذه القوائم المالية المسئلة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسئولة الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتلقيه تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتحتفظ إدارة الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناءً ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والالتزاماتهم.

ونقوم كلاً من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعاونة مجلس الإدارة في دوره الرقابي وتتولى إدارة المراجعة الداخلية كلاً من أعمال الشخص المنظم والمعنagi لأوجه الرقابة والسياسات المرتبطة بإدارة المخاطر ونقوم بالتقدير عن نتائج التحصص إلى مجلس الإدارة.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المسندة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١-٤ خطط الائتمان

يتمثل خطط الائتمان في خطط عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للالتزاماته ويعرض الطرف الآخر خسائر مالية ويتشاءم هذا الخطط بصفة رئيسية من مدته الشركة.

٢-٤ العلام وأوراق قرض ودينون وارصدة مدينة أخرى

إن تعرض الشركة لخطط الائتمان يتتأثر بصورة جوهرية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، كما يتتأثر بالخصائص الديموغرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطط الإخفاق الخاص بالصناعة والذي له تأثير أقل على خطط الائتمان.

كلفة مبيعات الشركة ترجع إلى المبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الديموغرافية.

وقد وضعت إدارة الشركة سياسة ائتمانية والتي يوجها بعمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له وتعمل الشركة على الحصول على دفعات حجز مقدمة وكذلك شيكات بكميل قيمة مبيعاتها مقدماً قبل التسليم للعمول ولم ينتج أي خسارة سابقة من التعامل مع العلامة.

٣-٤ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتتمثل أيضاً الشركات المسيطر عليها أو الخاضعة لسيطرة مشتركة أو تفويذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التصديرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة وينفذ أنس التعامل مع الغير.

٤-٤ خطط السيولة

يتمثل خطط السيولة في خطط عدم وفاء الشركة للالتزاماتها في تاريخ استحقاقها، إن منهجه الشركة في إدارة السيولة هو التأكيد كلما أمكن ذلك من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة، كما تتأكد الشركة من توافر النقية الكافية عند الطلب لمقابلة مصاريف التشغيل المتوقعة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويسعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٥-٤ خطط السوق

يتمثل خطط السوق في خطط التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية.

إن الهدف من إدارة خطط السوق هو الإدراة والتحكم في التعرض لخطط السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

٦-٤ خطط العملة

تعرض الشركة لمخاطر العملة على المعاملات التي يتم بعملة بخلاف عملة التعامل والعرض للشركة وبصفة أساسية الدولار الأمريكي، العملات التي تم بها بصفة أساسية هذه المعاملات هي اليورو والدولار الأمريكي.

وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى ما يعادل مبلغ ٤٥٢٥٩٠ ٢٨٤١ جنية مصرى و ٤٢٣٨١٤ ٣٢٠ جنية مصرى، على التوالى، و فيما يلى بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى

٢٠٢٣/٦/٣٠

العملات الأجنبية	الدولار الأمريكية	اليورو أوروبى	جنيه إسترلينى
المعامل بالجنيه المصرى	فانوس	فانوس	فانوس
١ ٤١٢٣٦١ ٢٩٠	٤٥ ٨٠٣ ٥٣٩	١٣٥ ٨٩٣	٧٠٧ ٤٧٣
٤ ٥٦٩ ٥٠٧			
٧٠٧ ٤٧٣	١٨ ٠٤٧		

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٧-٤ خطط سعر الفائدة

لا تتعرض الشركة بشكل جوهري لخطر سعر الفائدة لعدم وجود قروض أو تسهيلات ائتمانية على أساس سعر فائدة ولا تتدخل الشركة في معاملات تبادل سعر الفائدة.

٨-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتياط برأس مال قوي بفرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمتابعة التطورات المستقبلية للنشاط.
ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقصوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.

ويسعى مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للأقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال مليون.
ولا توجد أية تغيرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام، كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاضع بها.

الضرر المتصارع للتجزئات البسيطة "ضرر مساهي مصرية" الإيصالات المستمرة للقائم المحلية الدورية المستدامة عن الفكرة الـ (جيسي) العلائق الواردة بليجته المصري مسلم يذكر خلاف ذلك

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المسئولة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشروعات تحت التنفيذ

	الإضافات خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٣/٦/٣٠	
١٨٣١ ١١٢	-	١٨٣١ ١١٢	دراسة استشارية لشبكات المرحلية الثانية
١٠٧٠ ٠١٧	-	١٠٧٠ ٠١٧	دراسة استشارية لمحطة محولات كهرباء
١٥٢ ٨٨٢	-	١٥٢ ٨٨٢	تجذير شبكات الكهرباء بمتحف سهل حشيش
١٣ ٧٧٣ ٥٩٠	٤ ٦٩٣ ٢٢٥	٩ ٠٨٠ ٣٦٥	المبنى الإداري الجديد
٥٩ ٦٧٠	١٠ ٥١٦	٤٩ ١٥٤	توصيل فيلات بشبكة المياه الرئيسية
١٦ ٨٨٧ ٢٧١	٤ ٧٠٣ ٧٤١	١٢ ١٨٣ ٥٣٠	الرصيد

٧- استثمارات في شركات تابعة

٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم سهم	قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدره ٣٥٥ مليون جنيه مصرى وجميعها أسهم تقديرية قيمة السهم ١٠ جنيه مصرى.
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	% ٧٨,٤٤	٢٧٨ ٤٤٤ ٧٩١	
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠			الرصيد

وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ "القواعد المالية المجمعية" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات النقدية للمجموعة ككل.

٨- أعمال تحت التنفيذ

٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠	
٤٤٨٠٨٣١٨	٤٥٠١٢٦٢٣	١-٨ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٥٥ ٢٦٦ ٥٨٠	١٦٢ ٥٦٥ ٨٩٠	٢-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٣١٣ ٧٦٩ ٥٤٧	٣١٤ ٢٥٢ ٤٣٤	٣-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	٤-٨ تكلفة أعمال مشروع صوارى (تجمع سكنى)
١٦ ٩٧ ٠٢٥٣	١١ ٥٩٠ ٤٧٤	٥-٨ تكلفة أعمال مشروع جران (فيلا)
٢٧١٥ ٧٣٢	٢٧١٥ ٧٣٢	٦-٨ تكلفة مشروع تو سيفلى (٢٧٠)
٢٢٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	- تكلفة مشروعات متلوحة
٥٤٤ ٦٤٢ ٤٤٦	٥٤٧ ٢٤٩ ١٩٩	
(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)	(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)	يخص:
٥٣٣ ٧٥٠ ٤١٠	٥٣٦ ٣٥٧ ١٦٣	الاضمحلال في قيمة الاعمال تحت التنفيذ
		الرصيد

١٠٨ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة سبعة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السواحى بالبحر الأحمر بفرض تقييمها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٩٦٥٠٢٤ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لتنفيذ تطوير المرحلة الأولى من المشروع بناء على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٣٠٢٧٢٣ جنية مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦٦,٢٩ جنية مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف قطرياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٣٨٥٠٣٩ ٢٥٦ جنية مصرى (مقابل ٢٤٨٦٧٠ ٢٠٥ جنية مصرى حتى ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢) بمتوسط تكلفة قطعية للمتر المربع الواحد ٥١,٦٤ جنية مصرى (مقابل ٥١,١١ جنية مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٤٥٩ متر مربع تقريراً.

٢٠٨ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحى للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع، وقد تم صدور قرار تخصيص نهائي لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كلفة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦٠٢١٨٠٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٧٠٧٧٩٨ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ للمرحلة الثانية من المشروع بناء على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٤٦٥٨٦٧٩٠٦ جنية مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنية مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف قطرياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٦١٠٥٧١ ٣٣٢ جنية مصرى (مقابل مبلغ ٢٦٤٩٢٨٦٢٦ جنية مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) بمتوسط تكلفة قطعية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٥٠٧٠ جنية مصرى (مقابل ٦٩,٤٥ جنية مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٣٠٩٣٣٤ متر مربع تقريراً.

٣٠٨ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثالثة والقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفراجها بخطاب يفيد أحقيتها الشركة في تنمية المرحلة الثالثة ويتأريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفي الشركة للشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١٠,٤ دولار للمتر المربع بدلاً من ١,٣٥ دولار أمريكي للمتر المربع الواحد بقيمة أجمالية تبلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ١٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات التخصيص والتعاقد، وقد تم سداد دفعه ٢٠٪ من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ أجمالي ٧٥٦٧٣٤٢ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعدل لمبلغ ٤٣٢٨٥٢٩٤ جنية مصرى في حينه.

- وفي عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٣١٢٢٩٦ متر مربع بعد استئصال مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ باثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلي.

- وقد بلغ تكاليف تأجير ثم شراء الأرض والمدروجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة طبقاً للقياس المساحي المعتمد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢٤١٩١٦١ دولار أمريكي المعدل لمبلغ ٤٥٠٧٤٠ جنيه مصرى، وببلغ الرصيد المستحق للهيئة في ضوء الحصر المساحي الفعلى لتلك المرحلة مبلغ وقدره ١٠٤٧٢٥٥٦٨٩ دولار أمريكي المعدل لمبلغ ٨٣٠٧٨٧٧٨٧ دولار أمريكي والمدروجة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - التزامات طويلة الأجل إيضاح رقم (١٦).

- هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببالغ الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص لرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري وما زالت القضية ممنظورة أمام المحاكم وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموافق القانوني للشركة إيضاح رقم (١٣٢).

- بلغت تكاليف الأعمال المنفذة بهذه المرحلة ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٨٢٣١٨٧٨٧ (مبلغ ٨٢٣١٨٧٨٧ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

٤-٨ تكاليف أعمال مشروع صواري

يتضمن في قيمة التكاليف المتكبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكلي فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المقترن عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية، وذلك لمدة تسعة سنوات انتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد.

- وقد قامت الشركة بمقاييس الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٨)، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترميم حدود المرحلة الثالثة المخصصة لها باتفاقية مساحة ٣٩١ ألف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهدًا للبدء في تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع إلتزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

- قامت إدارة الشركة بإعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الاقتصادية المرتبطة به وترى إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإضمحلال في قيمة الأعمال السابقة التي تمت على مشروع صواري وتتمثل أهم تلك المؤشرات في انتهاء الاتفاقيات فيما بين الشركة وشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تحفيظ المشروع من جديد، وبناء على ذلك فقد تم إض migliori في قيمة التكاليف المسماة إتفاقها على المشروع بمبلغ ١٠٨٩٢٠٣٦ جنيه مصرى.

٥-٨ مشروع جمران

- يتضمن في قيمة التكاليف المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة القيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتأهيل أعمال بناء وحدات القيلات لصالح بعض عماله تلك الأرض بما يتناسب مع المخطط العمراني المتكامل لتلك المنطقة.

٦-٨ مشروع توسيع قنطرة

- يتضمن في قيمة استشارات دراسة التصميم الائتماني لمشروع تو سيفنتي والذي يتضمن في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة سكان سياحي وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الإجمالية ٤٤٣٥٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة لتشابهية متقدمة تبلغ تقريرًا ٤٦١ مليون جنيه مصرى بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتقوم حالياً الإدارة للتغذوية بإعادة دراسة التكاليف الاستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧-٨ وتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المعاقة في:

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٦/٣٠	أراضي المرحلة الأولى (إيضاح رقم ١-٨)
٤٠٤٨٣٥٣٧	٣٩٥٧٤٣١٧	أراضي المرحلة الثانية (إيضاح رقم ٢-٨)
٧٢٢٥٨٠١٧	٦٧٨٩٠٠٩٨	
<u>١١٢٧٤١٥٥٦</u>	<u>١٠٧٤٦٤٤١٥</u>	

٩- مخزون

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٦/٣٠	مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
٤٩٦١٨٧٣	٥٠٣٧٧٠٩	
<u>٤٩٦١٨٧٣</u>	<u>٥٠٣٧٧٠٩</u>	

١٠- علاء وأوراق قبض

إجمالي	أقساط طويلة الأجل	أقساط قصيرة الأجل	٢٠٢٣/٦/٣٠	علاء وأوراق قبض
٢٦٤٠٨٦٢٩٢١	٢٦٢١٦٦٧١١٢	١٩١٩٥٨٠٩		فواتير مجلة - غير مستهلكة
(٦٦٥١٦١٧)	(٣٢٥٦٦١٢)	(٣٢٩٥٠٠٥)		خصائر انتقامية متوقعة إيضاح رقم (٢٠)
(٦٠٣٦١١٠١٠)	(٦٠٣٦١١٠١٠)	-		صالفي رصيد العلاء وأوراق القبض
<u>٤٠٣٠٦٠٠٢٩٤</u>	<u>٢٠١٤٦٩٩٤٩٩٠</u>	<u>١٥٩٠٠٨٠٤</u>		<u>٢٠٢٢/١٢/٣١</u>
<u>١٨٣٤٨٣١٢٣٥</u>	<u>١٨٠٢٦٠٦١٤٢</u>	<u>٣٢٢٢٥٠٩٣</u>		يتمثل بند علاء وأوراق القبض فيما يلي:

٢٠٢٢/١٢/٣١ ٢٠٢٣/٦/٣٠

٢١٤٢٤٣١٤٠٨	٢٤٦٣٢١٠٠٧٨	علاء وأوراق قبض - أراضي
٤٨٩٧٥١٥	٢٦١٥٠٠٥	علاء وأوراق قبض - مشروع جران
١٩٤٤١٨٢١٠	١٧٥٠٣٧٨٣٨	علاء وأوراق قبض - خدمات وإدارة المنتجع
<u>٢٣٦٩٧٤٧١٣٣</u>	<u>٢٦٤٠٨٦٢٩٢١</u>	
(١٢٤٩٠٦٦٩)	(٦٦٥١٦١٧)	فواتير مجلة - غير مستهلكة
(٤٩٤٤٢٥٢٢٩)	(٦٠٣٦١١٠١٠)	خصائر انتقامية متوقعة إيضاح رقم (٢٠)
<u>١٨٣٤٨٣١٢٣٥</u>	<u>٢٠٣٠٦٠٠٢٩٤</u>	

- بلغت قيمة الشركات المستلمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ من علاء الشركة والمجلة المسداد مقابل أرصادتهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ٣٩٢٥٣١ دولار أمريكي وبلغ وقدره ٦٤١٠٠٦٤١٣٨ جنية مصرى.

الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠	المكون	الرصيد في ٢٠٢٣/٦/١	الخصائر انتقامية المتوقعة - إيضاح رقم (٢٠)
٦٠٣٦١١٠١٠	١٠٩١٨٥٧٨١	٤٩٤٤٢٥٢٢٩	
<u>٦٠٣٦١١٠١٠</u>	<u>١٠٩١٨٥٧٨١</u>	<u>٤٩٤٤٢٥٢٢٩</u>	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة معاهمة مصرية"
تتبع الإيضاخات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢ يونيو
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١١- مديونون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٥٠٦٩٤٦٨	٢٠٥٩٦١٢٦	دفعت مقدمة لمقاولين وموارد
٩٧٣٤٨٤	١٣٣٦٠٧	مصرفات مدفوعة مقدماً
١٤٥٢٨٣٩	١٤٥٢٨٣٩	ضرائب دخل مسددة - مستحق للشركة لدى المصلحة**
٤٥٣٣٩٩١	٥٠١٥٠١٥	مصلحة الضرائب - خصم المطبع
٧٧٨٣٣٦	٧٩١٣٨٦	تأمينات لدى الغير
٥٧٠٦٢١	٣٨٩٥٩٠	عهد نقدية وسلف
٦٧٩٤٨٣	٧١٩٤٤٢	مديونون متذوعون
<u>١٤٠٥٨٢٣٤</u>	<u>٣٠٢٩٥٠٠٥</u>	
(٨٠٠٨)	(٤٠٦٤٧)	لخصم:
<u>١٤٠٥٠٢٢٤</u>	<u>٣٠٢٥٤٣٥٨</u>	الخسائر الائتمانية المتوقعة ايضاح رقم (٣٠)

*يتضمن الرصيد مبلغ وقدره ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي المعدل لمبلغ ٤١٧٦٠٠ جنية مصرى يتمثل فى جزء من الدفع المقدمة الخاصة بمطالبة الخدمة العامة للتنمية السياحية بشأن المواقف على منح الشركة برنامج زعلن أضافي (المدة ١٠ سنوات) لاستكمال تنفيذ عناصر ومتطلبات مشروعاتها.

**يتمثل الرصيد في قيمة باقى المسددة بالإضافة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٤٠٨٩٦٦ ٦ جنية مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بمذكرة رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد بمبلغ ١٢٧٤٩٥٦ جنية مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز A) ليصبح الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٤٠٢٨٣٩١٤ جنية مصرى. هذا وسيتم تسوية باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية القادمة.

٢٠٢٢/٦/٣٠	المكون	الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠	الخسائر الائتمانية المتوقعة - ايضاح رقم (٣٠)
٤٠٦٤٧	٣٢٦٣٩	٨٠٠٨	
<u>٤٠٦٤٧</u>	<u>٣٢٦٣٩</u>	<u>٨٠٠٨</u>	

١٢- نقدية وما في حكمها

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٢٨٤٧٦١	٧٠٢٩٤٩	نقدية بالصندوق
٣٩٧٤٧١٥١	١٨٧٣٨٥٠٨	بلوك حسابات جارية - عملة محلية
١٧٦٣٧٦٢	٥٦٦٧٥٦٨	بلوك حسابات جارية - دولار أمريكي
٣٥٢٩٥٢٧	٤٦٨٧٩٤٧	بلوك حسابات جارية - يورو
٥٣٧٩٦١	٧٠٦٨٨٩	بلوك حسابات جارية - إسترليني
٣٧٧٩٧٤١٥	٤٤٩٨٣٣١٥	بلوك ودائع
<u>٨٣٦٦٠٥٧٧</u>	<u>٧٥٤٣٧١٧٦</u>	
(١٧٥١٣٠)	(١٦٠٨٠٦٠)	لخصم : خسائر ائتمانية متوقعة - ايضاح رقم (٣٠)
<u>٨٣٤٨٥٤٤٧</u>	<u>٧٣٨٢٩١١٦</u>	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
تتبع الإيضاحات المتممة للقائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري عالم يذكر خلاف ذلك)

الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠	المكون	الرصيد في ٢٠٢٣/٦/٣٠	
١٦٠٨٠٦٠	١٤٣٢٩٣٠	١٧٥١٣٠	الخسائر الائتمانية المتوقعة - اوضاع رقم (٣٠)
<u>١٦٠٨٠٦٠</u>	<u>١٤٣٢٩٣٠</u>	<u>١٧٥١٣٠</u>	

١٢. مخصص مطالبات

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٦/٣٠	
٣٠٣٨٣٤٨٨	٣٠٣٨٣٤٨٨	مخصص مطالبات *
<u>٣٠٣٨٣٤٨٨</u>	<u>٣٠٣٨٣٤٨٨</u>	

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتمدة نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيمتها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المقارضات مع تلك الأطراف.

١٤. عملاء - دفعات مقدمة

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٦/٣٠	
٤٦٤١٤٢٥٤	٥٦٧٨٥٢٠٨	مقدمات تملك أراضي وأخرى
١٥٣١١٢٥	١٨٥١٢٠١	دفعات تملك وحدات مشروع صواري
١٢٢٨١٦٨١	٢٩٣٠٦٩١	مقدمات حجز وحدات مشروع جمنان
<u>٦٠٢٢٧٠٦٠</u>	<u>٦١٥٦٧١٠٠</u>	

١٥. دالنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٦/٣٠	
١٥١٢٣١٣٠٢	١١٥١٤٥٢٨٣	موردين ومقاولين وأوراق دفع*
٧٧٤٣٠٥	٨١٥٢٥٩	مقاولين ضمان أعمال
١٥٤٦٦٤٦	١٥٤٦٦٤٦	مقاولون - تأمينات اجتماعية
٢٠٢٦٠٣٩٧	٢٠٧٩٠٥٤٢	المستحق لجهات حكومية
٣١٩٩٣٦٩	٣٠٩١٧٦٤	مصرفوفات مستحقة
٣٤٠٠٠٦	٣٤٥٠٠٦	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٦٣٠٨٣٤٠	٦٣٠٩٩٩٩	تأمينات صيانة
٥٠٢٨٠٧	٥٠٢٨٠٧	دالنون توزيعات
٢٤١٤٣٢٧	٢١٦٥٤٥٢	إيرادات موجلة
١٤١٢٧٤٥٠٠	١٧٥٧٦٠٦٤٠	أرصدة دائنة أخرى **
٣١٧١٢٨٥٣	٣١٧١٢٨٥٣	دالنون متتنوعون
<u>٣٥٩٥٦٤٨٥٢</u>	<u>٣٥٨١٨٦٢٥١</u>	

* يتضمن الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ مبلغ وقدره ١٠٣٢٨٨٤٧٧ جنيه مصرى مستحقة لشركة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ٦٣٣٥٢ جنيه مصرى شيكات صادره لصالح شركة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة.

**** يتمثل الرصيد في قيمة المستد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٧,٥ مليون دولار أمريكي للمطالع لمبلغ ٦٤٠ ٦٦٠ ٦٧٥ ٧٦٠ جنية مصرى كنفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد قالت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع دفعه التعاقد المسدد منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تصديقاً بالإيضاح (٣-٢٢) الموقع القانوني.**

١٦- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

#	المستحق للهيئة عن تصرفات الأراضي *	المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة **	طول الأجل قصير الأجل	طول الأجل قصير الأجل	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
١٦٠ ٣٦٩ ٦٧٦	-	١٨٣ ٨١١ ١٠٣	-	١٨٣ ٨١١ ١٠٣	١٦٠ ٣٦٩ ٦٧٦	
--	٨٤٠ ٩٧٤ ٥٥٢	--	١٠٤٣ ١٧٩ ٠٨٠	١٠٤٣ ١٧٩ ٠٨٠	٨٤٠ ٩٧٤ ٥٥٢	
١٦٠ ٣٦٩ ٦٧٦	٨٤٠ ٩٧٤ ٥٥٢	١٨٣ ٨٤٤ ١٠٣	١٠٤٣ ١٧٩ ٠٨٠	١٠٤٣ ١٧٩ ٠٨٠	٨٤٠ ٩٧٤ ٥٥٢	

* يتمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في أراضي المرحلة الأولى والثانية إيضاح رقم (٢-٨، ١-٨)، وجاري حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس التحاسب المتتفق عليها مع الهيئة كما يلي:

- بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق للهيئة ٥,٧٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد أدنى ١١,٢٥ جنية للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنتشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأرضي المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأرضي المباعة، هذا وقد قالت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش والتي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنية أمريكي للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأساس المتبع للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأرضي المخصص للاستخدام الفندقي أو ٥ دولارات أمريكي بالنسبة لقطع الأرضي المخصص للإسكان السياحي.

** يمثل البند في باقي قيمة المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة كما هو موضح تصديقاً بالإيضاح رقم (٣-٨)

- ورد إلى الشركة إخطار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بضرورة سداد مبلغ وقدره ٢١٨٦٥ ٩٧٥ دولار أمريكي (المطالع لمبلغ ٦٧٤ ٢٤١ ٧١٢ جنية مصرى) مقابل موالقة الهيئة على منح الشركة برنامج زملي إضافي لمدة عشر سنوات لاستكمال تنفيذ مناصر ومكونات المشروع السابق اعتماده وإتمام التنمية على كامل الموقع بما يشمل حصة الدولة في التصرف في مساحات الأرضي غير المنماه وكذا المساهمات الخاصة لتطوير العشوائيات إلى جانب سدادها للمطالبات الامنية لحرم الشاطئ الجديدة وقد اعتمد مجلس إدارة الشركة هذا الإخطار بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٢ على أن يتم سداد تلك المستحقات على النحو التالي :

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"

تتبع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣ يونيو

(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

- موافاة الهيئة بتوكيل مصرى باسم هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة يمثل ٢٠٪ من إجمالي القيمة ككتعة مقدمة بواقع ٣٧٣١٥٩ دولار أمريكي وسداد ٨٠٪ من إجمالي القيمة بواقع ٤٩٢٧٨٠ دولار أمريكي للبيئة العامة للتنمية السياحية على (١٥) قسط سلوي متساوي بواقع ١٦٦١٨٦ دولار أمريكي قيمة كل قسط ، بينما سداد أولها اعتباراً من ٢٠٢٣/٧/١.

- تقديم البرنامج الزمني التفصيلي لاستكمال عناصر ومكونات المشروع بما لا يتجاوز المدة الكلية المحددة.
- التزام الشركة بذروة تنمية مساحات الأراضي غير المنمأة من المشروع خلال المدة الزمنية المقررة.

١٧- رأس المال

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢ مليار جنيه مصرى (اثنان مليون جنيه مصرى).

- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١,٠٥٠٠٠ مليون جنيه مصرى (١٠٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وعدد الأسهم ١,٠٥٠٠ مليون سهم (مليار وخمسون مليون سهم) مدفوعة بالكامل قيمة السهم واحد جنيه مصرى وفيما يلى بيان هيكل المساهمين في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣:

اسم المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار	١٥٠٠١٣٦٦٧	٪١٤,٢٩
اوريليت تورز القرى والفنادق السياحية	١٠٨٥٥١٥٨٦	٪١٠,٣٤
محمود محمد محمود على وهيب	١٠٢٨١١٩٩٢	٪٩,٧٧
سحر عادل علي سليمان	٩٠١٥٠٠٠	٪٨,٥٩
بيت الخبرة القابضة كamar	٨٥٤٧٨٧١٣	٪٨,١٤
أشرف عادل علي سليمان	٨٥٥٥٧٨٤٨	٪٨,١٥
جيهان عادل علي سليمان	٦٩٨٥٦٦٢٧	٪٦,٧٥
محمد جمعه محمد أنور زيتون	٦٢٩٩٩٠٠	٪٦
محمد محمد جمعه محمد أنور زيتون	٢٩٩٦٩٠٠	٪٢,٨٥
محمود محمد جمعه محمد أنور زيتون	٣٨٨٠١٧٦٤	٪٢,٧٠
الجي طارق محمدى	٦٤٨٩٢٨٧	٪٠,٦٢
طارق محمدى ناصف	١١٩١٥٠٠	٪١,١٤
ماجد فوزي ملاك جرجس	١٠٩٣٦٦٦٨	٪١,٠٤
سارة سمير سيد عبد الفتاح	٩٥٧٠٠٠	٪٠,٩١
آلاء طارق محمدى	١٥٠٦٥٨٦	٪٠,١٤
أميرة طارق محمدى	١٥٠٠٠٠	٪٠,١٤٣
إلهي طارق محمدى	١٥٠٠٠٠	٪٠,١٤٣
يوسف ماجد فوزي ملاك جرجس	٣٩٢٠٤٠٤	٪٠,٣٧٣
عمر مصطفى راضى احمد	٥٠٠٠	٪٠,٤٧٦
هدىر مصطفى راضى احمد	٥٠٠٠	٪٠,٤٧٦
كريم مصطفى راضى احمد	٥٠٠٠	٪٠,٤٧٦
شركة فنادق البحر الاحمر القابضة للاستثمارات السياحية	٥٨٠٠	٪٠,٠٠٦
شركة جراند التابضة للاستثمارات المالية	٥٨٠٠	٪٠,٠٠٦
أحمد سعد الدين عبد الله أبو هنديه	٢٠٠٠	٪٠,٠٠٢
آخرون	١٦٣٣٣٥٨٥٨	٪١٥,٥٦
	١٠٥٠٠٠	٪١٠٠

١٨- تنصيب السهم في أرباح (خسائر) الفترة

عن الثلاثة أشهر المنتهية في
٢٠٢٣/٦/٣٠ ٢٠٢٢/٦/٣٠ ٢٠٢٢/٦/٣٠

صافي ربح (خسارة) للفترة	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة	تصنيف السهم الأساسي في ربح (خسارة) للفترة
(٢٠٣٩٣٧٩٠)	(٥٢٢٢٤٤٥٩)	(٢٥٢٠٩٣٤٤)
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
(٠٠١٩)	(٠٠٠٥)	(٠٠٠٤)

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣ يونيو
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٩ - معاملات الأطراف ذات العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في قيمة المعاملات مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) خلال السنوات السبعة والمعتدلة ألا أنها حتى الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣ يونيو ٢٠٢٣ وبيانها كالتالي:

٢٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/٦/٣٠	
(٥٥٣٢٦٩٨٣)	(٦٧٥٨٠٤٣٣)	رصيد أول الفترة / العام - (دالن)
٢٦١٢٣٤٩١	١٨٠٦٦٣٥٩	المصروفات المستندة نهاية عن الشركة التابعة خلال الفترة / العام
-	١٠٠٠٠	مبالغ محولة للشركة التابعة خلال الفترة / العام
(١٢٣٢٠٠٠)	(١٨٠٠٠٠)	مبالغ محولة من الشركة التابعة خلال الفترة / العام
٢١٢٢٦٦٨	١٠٦١٣٢	مصاريف لذمم للنفط والأمن والحراسة خلال الفترة / العام
٢٥٤٧١١١	١٠٥٤٢٩٨	فوترة توريدات المياه / الكهرباء خلال الفترة / العام
٤٧٦٨٢٢٩	٢٣٨٤١٢٠	المستحق عن مطالبة قيمة خدمات المنتجع
(٣٢٥٦٤٣٦)	(٢١٨٣٨٥٥٥)	تسويات فروق ترجمة العملة من سعر الارسال الدولارية المستحقة للشركة التابعة خلال الفترة / العام
-	١١١٢٦٨٧١٦	تسويات خلال الفترة *
(٦٧٥٨٠٤٣٣)	٤١٧٦٠٥٨٧	رصيد آخر الفترة / العام (دين / دالن)

- كما يتضمن رصيد علاء وأوراق قبض - أراضي بإيضاح رقم (١٠) قيمة رصيد شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - شركة تابعة بنسية ٧٧٨,٤٤ وذلك عن المديونية المستحقة على الشركة التابعة عن القطبين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارة الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لتجوزة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤، والذي بموجبه قامت الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بوقف احتساب فوائد التأخير عن السنة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي بخط طلبات للاعفاء من فوائد التأخير منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٩ وتم الموافقة عليها بموجب قرار من مجلس الإدارة المنعقد في ٣ إبريل ٢٠١٩ هذا وفي ضوء عدم تجديد الموافقة على الاعفاء من غرامات تأخير السداد عن عام ٢٠٢٠ فقد تم احتساب فوائد عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٢٧٣٧٩٣٤ دولار أمريكي (المعدل لمبلغ ٦٩٤٦٩٤ جنيه مصرى) أدرجت ضمن رصيد الشركة التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العلاء - أراضي في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ مبلغ ٣٦٣٧٨٨ و٧٤٠ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ١٠٣٤٥ ٢٤٠ دولار أمريكي (مقابل ١٨٠١٨٠ ٦٧٢٨١٤ ٦٧٢٨١٤ جنية مصرى المعادل لمبلغ ١٤٦ ٢٧ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

* تتمثل التسويات خلال الفترة في قيمة التسويات العالية بمبلغ ٦٠٨٢٢٩ ٣ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١١١٢٦٨٧١٦ ١١١٢٦٨٧١٦ جنية مصرى مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي وفقاً لقرار مجلس الإدارة بجلسة المنعقدة في ١٧ يناير ٢٠٢٣.
 وفيما يلي المعاملات التي تمت مع شركات مساهمة وممثلة بمجلس الإدارة:

١- ضمن أرصدة العلاء

١/١ أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة باعضاء مجلس الإدارة

- تتضمن أرصدة العلاء الظاهرة ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ١٠) الأرصدة المالية والتي تخص شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السبعة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/٦/٣٠	
١٢٦٨٤٧٢٣	١٦٠٨٧١٨٨	علاء - أراضي
٥٨٤٠٧٠٢٠	٥٦٧٢٢٢٤٠	علاء - أراضي خدمات المنتجع والمرافق
(٢١٨٠٩٧٢)	(٢١٨٠٩٧٢)	الإضمحلال في قيمة أرصدة علاء أراضي
(٣٨١٥٩٨٤٠)	(٣٨١٥٩٨٤٠)	الإضمحلال في قيمة أرصدة علاء خدمات المنتجع والمرافق
٤٠٧٥٠٩٣١	٣٢٤٦٨٦١٦	

الشركة المصرية للمنجوعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"

تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢/١ أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطة)

تحسمن أرصدة العملاء في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٠) مبلغ ١٤١٧٩٩٥٦٤ جنية مصرى مقابل (مبلغ ٣١٥١٢٠٣٣٨٩٩ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة وذلك مقابل شراء قطع اراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل ساهمتهم برأس مال الشركة، بالإضافة إلى مصاريف خدمات متوجهة عليهم بلغت قيمتها ٦٧٥٥٢٦٧ جنية مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ مقابل (مبلغ ٦٧٥٥٢٦٧ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

٢- ضمن أرصدة عمال دفعات مقدمة

يتضمن رصيد عمال دفعات مقدمة مبلغ ٢٤٦٩٣١٢٦٦٩٣٤ جنية مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ مقابل (مبلغ ١٩٣٩٢٧٧٥ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) مستحق لبعض مساهمي الشركة الأفراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١) عاليه، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع اراضي من الشركة والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٤).

٢- إيرادات النشاط

١-٢٠ مبيعات فيلات - اراضي

		عن السنة أشهر المنتهية في			
		٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	
--	٢٧٦٧٣١٦٢	--	٢٧٦٧٣١٦٢		مبيعات الاراضي
--	--	--	--	١٠٩٠٣٥٦٢	مبيعات الفيلات
--	١٧٧٢٢٨٢٢	--	١٧٧٢٢٨٢٢		مبيعات مبني ازورا
--	٤٥٣٩٥٩٨٤	--	٥٦٢٩٩٥٤٦		
					يخصم :
--	(١١١٣٩٦٥٣٨)	--	(١١١٣٩٦٥٣٨)		مردودات مبيعات اراضي *
--	(٦٦٠٠٠٥٥٤)	--	(٥٥٠٩٦٩٩٢)		

* تمتلك مردودات المبيعات في رد بيع قطعة ارض رقم ٥١٠ بمساحة ٩٣٠١١ متر مربع نتيجة تسوية عينية مع العميل تم بموجبها قسم القماح معه ومنح العميل قطعة مساحتها ٣٠٠٠٠ متر مربع وتحرير عقد جديد واعتبار المسدد نقدا قيمة الأرض الجديدة.

٢-٢٠ إيرادات خدمات مؤذنة

		عن السنة أشهر المنتهية في			
		٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	
١٥٧٥٠٥٣٤	١٨٠٣٧٤٩٤	٢٤٨٦٥٧٦٤	٢٧٩٩٤١٨١		إيرادات خدمات توريد كهرباء
٦٩٨٢٤٢٢	٨٨٧٠٠٢٩	١٢٧٤٢٦٩٢	١٦١٩٠٩٥٩		إيرادات خدمة توريد مياه
٩٥٩٥٠	١٢٥٦١٠١	١٥٣١٨٦	٢٠٨٢٣٢٢		إيرادات توريد مياه رى
٢١٨٣٥٧١	٣٤٢٥٣١٣	٣٩٣٤٣٤٧	٥٤٤٤٤٥٤		إيرادات خدمات المتوجه *
٤٥٨٧٦٠٢٧	٣١٥٨٨٩٣٧	٤٣٠٧٥٦٠٩	٥١٧١١٧٢٦		

* تتمثل إيرادات خدمات المتوجه في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متحصلة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المرافق والبنية التحتية لمراكز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنية مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥% سنوياً بدءاً من ١١/١٢/٢٠١٣، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦ وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر المولقة على محلية العملاء ينتمي من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنية مصرى للمتر المربع الواحد من الأرض المباعة لهم. وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنية مصرى / متر

الشركة المصرية المنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"

تابع الإيضاحات المتمعة للفوائد المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
(جمع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

المطوريين و٤٤ للأراضي المستخدمة كملاعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨، ويوجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فقد تقرر زيادة سعر التحليص إلى ٦٦٦ لمنتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم، ووفقاً لقرار مجلس الإدارة المزبور في ٣ فبراير ٢٠٢١ بالموافقة على توجهات لجنة المراجعة والمحاسبة المنعقدة في ٢٧ يناير ٢٠٢١ والتي أفادت باعفاء كافة صناديق الشركة من إيرادات خدمات المنتجع عن عام ٢٠٢٠ كمشاركة لعملائها في الآثار الناتجة عن جائحة كورونا العالمية.

٢١ - تكلفة الحصول على الإيراد

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
١١٣٦١٧٣	—	١٤٧٠٢٥٠	٥٧٨٠٠٦٢
—	١٨٨٥٢٢٣٤	—	١٨٨٥٢٢٣٤
—	١٩٧٩١٧٠	—	١٩٧٩١٧٠
—	٢١٥٨٦٦٠	—	٢٣٦٥٨٤٨
١١٣٦١٧٣	٢٢٩٩٠٠٦٤	١٤٧٠٢٥٠	٤٨٩٧٧٣١٥
			يخصم
—	(٩٢٠٤٣٦٨)	—	(٩٢٠٤٣٦٨)
—	(٦٤٥٣٦٢٢)	—	(٦٤٥٣٦٢٢)
١١٣٦١٧٣	٧٢٣٢٠٧٤	١٤٧٠٢٥٠	١٣٣١٩٤٢٥

٢٢ - تكلفة خدمات مؤدأة

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
١٩٨٧٠٠٣٧	٢١٤٦٩٢٥٢	٣٣٥٥٣٨٠٧	٣٤٨٨٩٣٢٩
١٠٢٢٠٤٢	١٧٣٢٦٦٢	١٤٤٤٢٤٤	٢٥٢٩٦٧٣
٢٤٧٢٠٠	٤١٠٤٦٢	٤٩٤٤٠	٦٧٠٠٢٣
١٠٢٨٩٩	٣٥٥٦٩٩	١٧٥٦١٦	٤٤٠٦٥٨
٨٨١٧٤٩	٧٣٩٠٥٠	١٨٥١٥٩٩	١٥٠٢٤٤٤
٢٢١٠٤٣٥	٢٣١٩٨١٢	٤٦٠٢٩٧٩	٦٠١٤٧٢٥
١٩٢٨١٩٧	٢٦٠٣٤٣٢	٣٦٧٤٤٩٧	٤٥٢٧٨٩٤
١٣١٧٨٥٧	١٦٥٦٧٥١	٣٠٧٢٠٣٠	٣٢٢٢٤٨٥
١٨٨٠٥	١٧٨٧٩	٣٧٠٥١	٣٨١١٤
٢٦٧٦٠٩	٣٩٤٠٠	٥٤٢٥٥٣	٧١٣٥٥٥
٢٤٣٧٦٧	٢٥٥٦٦٩	٧٠٩٢٩٩	٤٣٣٠٤٩
٥٣١٤٨	١١٣٤٧٦	١٨٧٣٢١	٢١٠٩٣٩
—	١١٤٣٦	—	١١٤٣٦
٢٤٧٤٥٧	١٠٢٦٢٢٧	٧٧٦٨١٤	١٩٤٢٥٤٦
٢٨٨٥١٤٠٢	٣٤٩٠٩٧٢٢	٥١١٢٢٢١٠	٥٧٢٤٩٥٨٨
٢٢٤١١٣٨٤	٢٥٨٤٨٦٩٨	٣٨٢٩٦٤٨٠	٤٢٠٨٨٨٣٨
٦٤٣٩٨١٨	٨٣٦٠٢٤	١٢٨٤٥٧٣٠	١٥١٦٠٧٥٠
٢٨٨٥١٢٠٢	٣٤٩٠٩٧٢٢	٥١١٢٢٢١٠	٥٧٢٤٩٥٨٨

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلى:
تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه رى
والاتصالات ولغيرها
تكلفة خدمة إدارة المنتجع

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المسئولة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٤٤- إيرادات تشغيل أخرى

عن الستة أشهر المنتهية في					
	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٨٥٤٥٥٣	١٣٨٠٤٠٠	١٠٨٦٢١٠	١٧٨٢٢٩٢		تأجير أراضي فضاء
٦٤٤٧٦٣	٦٩٥١٧١	١٨٢١٠٣٨	٧٠٢١٨٢٢		تأجير شاطئ
(٢٢٠٠)	٦٤٧٦٧٩	١٥٩٧٢٠	١١٣٤٣٢٦		تأجير الرصيف البحري
٨١٩٧٢١	٨٩٥٣٥٧	١٥٨٨١٧٠	١٧٤٦٥٧		تأجير أبراج اتصالات
٣٣٤٥٩٠	٦٩٨٦٦٦	١٢١٢٢٤	١٧٢٦٦٢٠		مد مراقب لاراضي العملاء
-	١٤٦٥٤١٣٧	-	١٤٦٥٤١٣٧		إيرادات تشغيل أخرى
٥٨٦٢٥٣	٣٢٢٧٧٨٦	١٧٣١٩٤٧	٤٨٦٥٤٩٠		إيرادات متولعة
٣٢٣٧٦٨٠	٢٢٢٠٩٤٥١	٧٥٩٩٣٠٩	٢٢٩٢٥٣٤٤		

٤٥- مصروفات تشغيل أخرى

عن الستة أشهر المنتهية في					
	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٦٠٢٠	١٩١٥٣٣	٩٤٥٦٣	٢٢٧٢٧٨		تكلفة تشغيل الشاطئ
٥٣٨٧٧٣	٣٩٧٩٥٠	٩٩٧٠١٥	٨٠٨٩٠٠		إهلاك أصول ثابتة - اوضاع رقم (٥)
١٥٣٧٠٧٧	١٧٨٧٥٣١	٢٤٧٨٥٢٧	٣٢٢٨٦٩٨		أجور ومرتبات وما في حكمها
١١٥٣٤٧٢	١٤٠١٨٤٨	١٩٧٨٥٧٥	٢٤٣٨٠٩٧		تعائدات حملة مؤقتة
٨٢٥٣٤٧	٨٩٢٠٩٧	١٦٥٤١٧٠	١٧٣٥١٨٤		تعائدات لمن وحراسة
١١٣٣٠	٩٦٦٢٧	١٩٩٥١	٢٠٥٢٢		مصاريف نظافة
١٦٢٢٢٦	٢١٢١٥٦	٢٩٢١٤٤	٣٨٤٢٢٢		مصاروفات ميلارات
١٦١٩٧٢	١٣٧٦٦٨	٢٨١٩٣٠	٢٢٣١٨٠		مصاروفات الصيانة
٣٧٤٧٠	٦١١٠٢	١٠٠٨٦٥	١١٣٥٧٧		مصاروفات إيجارات
-	٦١٥٨١	-	٦١٥٨١		مصاروفات سفر وانتقال
-	١٤٦٥٤١٣٧	-	١٤٦٥٤١٣٧		خسائر تشغيل أخرى
١٨٨٣٤٣	٥٥٢٥٨٨	٤١٩٤٨٠	١٠٤٥٩٨٧		مصاروفات أخرى
٤٦٧٦٢٢٥	٢٠٣٥٩٨٩٨	٨٤١٧٤٤٠	٢٤٩٧١٣٦٤		

(*) ينتمي بـ٦ مصاروفات تشغيل أخرى في حصة مشاركة الشركة في الأراضي الغير مباعة

٤٦- مصاروفات بيعية وتسويقية

عن الستة أشهر المنتهية في					
	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	
١٢٨٤١٢	٢٥٦٠٩٩	٢٧٤٩٤٠	٣٧٨٣٣٤		أجور ومرتبات وما في حكمها
٦٧٢٠٠	١٠٢٧٢٤١	١٤٩٩٥٣	١٦٠٤٩٢٥		مصاروفات دعاية وترويج وإعلان
-	-	-	٨٦٤٧٢٠		عمولات بائع
١٣٠٤٩٩	٣٦٢١	٢٦٦٤١٦	٢٩٤٣١		مصاروفات أخرى
٣٢٦١١١	١٧٨٦٩٦١	٦٩١٣٠٩	٢٨٧٧٤١٠		

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 ناتج الإيصالات المتعمدة للفوائد المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٦ - مصروفات إدارية و عمومية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن السنة أشهر المنتهية في	عن السنة أشهر المنتهية في	
٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها (*)
٢٧٢٦٠١٩	٢٣٦٦٧٤٨	٥٦٨٤٩٥٧	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٣٢٠٠٦	٤٩٨٠٠	٥٣٨٠٨٦	أتعاب مهنية
٢٢٤٧٥	٢٤٧٥٠	٣٠٣٨٣٦	مصروفات تأمين قانونية لمستشارات
١٠٧٨١٩	٥٤٩٩٥	١٥٠٢٥٥٠	(هلاك) أصول ثابتة اوضاح رقم (٥)
٢٤١٢٧	١٩٣١٤٨	٥٣٧٥٩٨	مصروفات بنكية
٢٤٩٠٧	٧٠٩٩١	٤٤٠٤٠	إيجارات
٥١٠٠٠	٥١٠٠٠	١٠٢٠٠٠	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
١٠٣١١٢	٢٢٦٤٠	٢٣٩٥٢	مصروفات سفر وأنتقال
٦٣٢٨٣	٩١٢٥٦	١٥٦٠١٥	الشراكات
٢١٤٢٩٧	١٣٣٠٥٩	٣٦١٧٠	مصروفات تدريب
-	-	٤٧٢٨٠	أخرى
٣٥٢٤٧	٣٣٥٥٤	٨٠٥٨١٩	
٥٨٥٦١٦٧	٥٢٥٢٥٩٢	١١٢٤١٩٠٦	
		١٠٣٤٠١٨٦	

٢٧ - فوائد موجلة مستهلك

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن السنة أشهر المنتهية في	عن السنة أشهر المنتهية في	فوائد موجلة مستهلكه *
٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
١٢٣٧٨٦٦	٢٨١٢٠٧٠	٣٣٥٦٦٤٣	٥٩٢٩٤٩٢
١٢٣٧٨٦٦	٢٨١٢٠٧٠	٣٣٥٦٦٤٣	٥٩٢٩٤٩٢

* يمثل هذا البند في قيمة الفوائد الموجلة المحققة والتي استحقت خلال الفترة عن أقساط أرصدة حملاء الشركة (ايضاح رقم ١٠).

٢٨ - إيراد التمويل بالصناف

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن السنة أشهر المنتهية في	عن السنة أشهر المنتهية في	فوائد دائنة
٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
٢٢٩٣٢٨	١٠٦٦٤٢٤	٤٣٨٠٥٥	٣٥٨٨٦٨٣
(٦٦٠٤٧٧٨)	(٥٨٦٩١٨١)	١١٩٧٥٠٩١٩	٢٧٦٣٥٨٢٥٤
(٦٣٦٥٣٥٠)	(٤٨٠٢٧٥٩)	١٢٠١٨٨٩٧٤	٢٧٩٩٤٦٩٣٧

٢٩ - ضريبة الدخل

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن السنة أشهر المنتهية في	عن السنة أشهر المنتهية في	الضريبة الموجلة ايضاح رقم (٢-٢٩)
٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
(٣٥٣٤١٣٥)	١٨٥٤٠٩١٣	(٤٤٥٨٦٦٥)	(٤٥٤٨٢٩٩٦)
(٣٥٣٤١٣٥)	١٨٥٤٠٩١٣	(٤٤٥٨٦٦٥)	(٤٥٤٨٢٩٩٦)

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
تابع الإيضاحات المتممة للقائم المالية الدورية المسندة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣ يونيو
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١-٢٩ وفيما يلى بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل:

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	صافي الربح (الخسارة) المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة) ضريبة الدخل باستخدام السعر المماري
(٢٠٧٥٠٦٧٩)	٩٦٠٠٧٢٨٤	أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة تأثير الأهلاكات
(٤٦٦٨٩٠٣)	٢١٦٠١٦٣٩	المكون من المخصصات المحصلة على قيمة الدخل تأثير المسروفات غير القابلة للخصم الضريبي
(٢٦٩٤٣٩٥٧)	(٥٨٨٨٣٤٢٦)	خسائر ضريبية مرحلة الضريبة
(٢٨٨٢٩٥)	(٤٥٢٩٥٩)	السعر الفعلى للضريبة
٢٧٤٥٥٤٢١	٢٤٨٩٦٥٥٤	
١٢١٠٦٩	٢١٣٣٠	
(١٥٣٢٦٩٧٠)	(٢٢١٠٨٣٨١)	
--	--	
--	--	

٢-٩ (التزامات) أصول ضريبية مؤجلة

الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠	حركة الفترة	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	
(٥٧٣٢٠٠٩)	٩١٧٨١٩	(٦٦٤٩٨٢٨)	فروق أصول ثابتة
(١٧٥٤٧٠١٠١)	(٥٨٨٨٣٤٢٦)	(١١٦٥٨٦٦٧٥)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة
٢٥٧٣٣٢٨٠	١٢٤٨٢٦١١	٢٣٢٥٠٦٦٩	خسائر ضريبية مرحلة
٦٤٠٧٧٣٤٨	--	٦٤٠٧٧٣٤٨	فروق مخصصات وأضمحلال
(٨١٣٩١٤٨٢)	(٤٥٤٨٢٩٩٦)	(٣٥٩٠٨٤٨٦)	صافي التزامات الضريبية

٣- خسائر التحويلية متوقعة

١-٣٠ خسائر التحويلية متوقعة

٢٠٢٢/٦/٣٠

الإجمالي	نقدية بالبنوك	مدينون وأرصدة مدينة أخرى	عملاء وأوراق قبض	الرصيد في ٢٠٢٢/١/١
٤٩٤٦٠٨٣٦٧	١٧٥١٣٠	٨٠٠٨	٤٩٤٤٢٥٢٢٩	٢٠٢٢/١/١
١١٠٦٥١٣٥٠	١٤٣٢٦٣٠	٣٢٦٣٩	١٠٩١٨٥٧٨١	المكون خلال الفترة
٦٠٥٤٥٩٧١٧	١٦٠٨٠٦٠	٤٠٦٤٧	٦٠٣٦١١٠١٠	الرصيد في ٢٠٢٢ يونيو

٤- عبء الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء

٢٠٢٢/٦/٣٠

١٢٢٠٢٦٣١٩ -- عبء الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء

٤١. الموقف الضريبي

أولاً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تحضر الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تمنع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تليها لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ طبقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.
 السنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الخصم الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إلقاء الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحياناً الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

٢٠٠٨ / ٢٠٠٥

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ وقد أسفر الشخص عن وجود رصيد دائن قدره ٤٠٨٦٦ جنية مصرى للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

٢٠٠٩

تم الانتهاء من الشخص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إلقاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٢٩٧٥٥٩٤٦ جنية مصرى + وعاء مستقل بمبلغ ٥٦٠٦ جنية مصرى يستحق عنه ضريبة قدرها ١١٨٩٢٢ جنية مصرى، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ١٩ حجز في ٢٠١٩/١/٣١.
 السنوات من ٢٠١٣ - ٢٠١٠

قامت المأمورية بالشخص التقديرى لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم إخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشركة بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الشخص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الشخص بتاريخ ١١/١١/٢٠١٨. وقد أسفر الشخص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنية مصرى وترحل وثُغطى لوعية السنوات ٢٠١٣/٢٠١٠ بالإضافة إلى أوعية ضريبية مستقلة.

بيان م٥٦

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥٨١٨١٢	٥٩٣٢٠٧	٢٣٩٨٩٥	١١٨٤٩٠٨	التعاب واستشارات اعمال تحت التنفيذ
--	--	١١٩١٣٢٥	١١٤٣٠٣٢	التعاب واستشارات ضمن مصروفات عمومية
٤٧٧٥٥	١٠٢٩٠	--	--	التعاب توظيف
--	--	--	٦٠٠٠٠	علامة تجارية
٦٢٩٥٩٧	٦٠٣٤٩٧	٣٥٨٢٢٢٠	٨٣٧٩٤٠	إجمالي
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	بيان م٥٧
--	٢٦٦١٢١	٣١٢٥٠	--	عمولات

كما تم إخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الشخص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بإلقاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف، وجاري تسوية ضريبة الأوعية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

السنوات ٢٠٢٢ - ٢٠١٤

تم تقديم الإقرار في المعايد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٢، وجاري للتحضير لأعمال الشخص عن السنوات ٢٠١٩/٢٠١٤.

ثانياً : ضريبة كسب العمل

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٤ ٢٠٠٤ :

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٤ ٢٠٠٤ وتم الربط والمدادر.

السنوات ٤ ٢٠٠٥ حتى ٨ ٢٠٠٨ :

- قامت الشركة بفحص عام ٤ ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبة قدرها ٦٦٥ جنية مصرى، وتم المدادر.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٤ ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ولفتر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١ ٢٢١ جنية مصرى وتم المدادر.
- قامت الشركة بفحص سنة ٤ ٢٠٠٨ وصدر نموذج (٣٨-مربات) بفارق قدرها ٣٨٦ ٣٢١ جنية مصرى ، وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية أسفرت عن موافقة الشركة على بعض البنود ، وبذلك الضريبة المستحقة عن تلك الموافقة مبلغ وقدره ٤٨٥ ٥١٨ جنية مصرى وتم المدادر ، كما قامت الشركة بحالات البنود الباقية والمتمثلة في بند مكافأة ترك الخدمة إلى اللجنة المختصة وقد بلغت الضريبة المستحقة على هذا البند مبلغ ١٨٢ ٣٢٢ جنية مصرى وغرامة التأخير عليه ٦٧٩ ٨٣٦ جنية مصرى وتم إحالته إلى لجنة الطعن المختصة لعدم الاتفاق . ويوجب محضر اجتماع لجنة داخلية بجلسه ١٤ إبريل ٢٠١٩ بالمامورية تم الاتفاق على فروق ضريبة عن مكافأة نهاية الخدمة قدرها ٦٣ ٤٤٢ جنية مصرى بالإضافة إلى غرامة تأخير قدرها ٤١٧ جنية مصرى بإجمالي قيمة قدرها ٦٥٩ ٧١ جنية مصرى ، وقد صدر قرار لجنة الطعن بالهاء التزاع ملحاً مع المأمورية بإجمالي ضريبة + غرامة قدرها ٦٥٩ ٧١ جنية مصرى .

السنوات من ٤ ٢٠٠٩ حتى ١٣ ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديرى لتلك الفترة زمخاطبة الشركة بتقديرياتها بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض طيه في الميعاد القانوني وتم إعادة الفحص عن تلك السنوات وقد أسفر الفحص عن فروق قدرها ٨٧٣ ٢٢٠ جنية مصرى جاري تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ١٤ ٢٠١٤ حتى ١٨ ٢٠١٨

تم فحص تلك السنوات على أساس تقديرى . وقد أسفر الفحص عن فروق ضريبية قدرها ٢٤٢ ٣٢٦ جنية مصرى تتضمن ٦٥١ ١٢ جنية مصرى مقابل تأخير ، وتم الطعن على نماذج ٣٨ مربات ، وقد صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ قرار اللجنة الداخلية بالمركز اتفقاً بفارق فحص قدرها ٣٨٤ ٢٢٠ جنية مصرى بالإضافة إلى مبلغ ٩٨٥ ٥١٠ جنية مصرى قيمة مقابل التأخير ، وتم مداد الضريبة بالكامل وجاري تسوية الغرامات في ضوء القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ .

٢٠١٩

جارى التحضير لأعمال الفحص الدفترى

٢٠٢٢ / ٢٠٢٠ سنة

لم تطلب للفحص.

ثالثاً : الضريبة على القيمة المضافة / الضريبة العامة على المبيعات

السنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٧ ٢٠٠٧

- تم الفحص منذ بداية النشاط وحتى ٧ ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والمدادر.

السنوات ٧ ٢٠٠٨ / ٢٠٠٨

- تم فحص تلك السنوات وقد أسفرت عن فروق نهاية قدرها

السنوات ٨ ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨ مبلغ قدرة ٧٩٣ ٣٥٩ جنية مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة.

السنوات ٩ ٢٠١٠ / ٢٠١١ مبلغ قدرة ٢٠١٣ ٢٧٩ ٠٨٦ جنية مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة (بخلاف الضريبة الإضافية والتي تم سدادها).

السنوات ١٠ ٢٠١٤ - ١٥ ٢٠١٥ مبلغ قدرة ٦٣١ ١٩٠ جنية مصرى وتم مداد تلك الفروق الضريبية.

السنوات ١٦ ٢٠١٦ / ٢٠٢٠

- جارى فحص عام ١٦ والتوجه لفحص السنوات ١٧ - ٢٠٢٠ والسنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ لم تطلب للفحص.

تقوم الشركة بتقديم لقرارات ضرائب القيمة المضافة في المواعيد القانونية.

رابعاً : ضريبة الدخلة

الفترة منذ بداية النشاط حتى ٣١/٧/٢٠٠٦

- تم الفحص من بداية النشاط حتى ٦ ٢٠٠٦ وتم الربط والمدادر.

الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠٢٢
لم تتم التأمورية بفحص تلك الفترة.

وبناءً على ما سبق يرى المستشار الضريبي للشركة كلية المخصصات المكونة ولا داعى إلى تكريم
مخصصات مقابلة الإلتزامات المحتملة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠

٣٢- الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء
الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والمقدر مساحتها
بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين
الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية
السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤، طما بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر
٢٠٢٢ مبلغ ٨٢٣٨٧٨٧ جنيه مصرى، (إيضاح رقم ٣-٨) هذا وقد قالت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار
الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر
٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني ويجلسة ١٨ مايو
٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود
التقرير في دعوى الإلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول
عدة جلسات بالقضية حتى جلسه ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ وفي تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى، عقدت أول
جلسة بعد الإحالة من الدائرة أولى لفرادى

١١ مايو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسه ٤ يونيو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى
جلسه ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى و بتلك الجلسة نفع محامي الهيئة بعدم
اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالرأي الخاص وليس عقد وطلب أحالته إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحواجز
مستندات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسه ١٨ يناير ٢٠٢٠ للاطلاع، وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسه ٢١
مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالداخل، وبجلسه ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل
نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ ذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسه ١ يونيو ٢٠٢٠ بسبب
عدم اتفاق الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان لها تاريخ
٥ نوفمبر ٢٠٢٢ وبتلك الجلسة تم التأجيل عدة مرات آخرها ٢٤ يونيو ٢٠٢٣ والتي قررت المحكمة التأجيل
لجلسة بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢.

- وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مراجحة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة
المفوضين قد جاء على خلاف الرأي السائد استناداً على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة
١٩٩٥ الصادر في شأن الشروط المنظمة في إدارة واستقلال والتصريف في الأراضي المخصصة للهيئة
العامة للتنمية السياحية، وتعديلاته بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارين سالفى الذكر لا ينطبقاً
على الشركة من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثانى في عام
٢٠٠٥، أي بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمورخ في ١٩٩٥/١٠/١٩.

- والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والتقارير لا تسرى على الواقع
السابقة على إصداره - أي الآثار الرجعي للقوانين والتقارير - ومن ثم بات أن تنفيذ القرار للواقع لا
يسري على العقد سند الدعوى ولا تجاهله تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أساءه العوار إذ أن
العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعدده هو القانون الحاسم العلاقة بين طرفى الدعوى وهو ما تجاهله
تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد ثالثاً أن الثلاثة مراحل أ، بـ، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل روعي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد إلا بتكامل مراحله.

إن الشركة قد اوقت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مراحل (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحى) - طرق - لصالات) وراعت الوفاء بالتزاماتها بما فيها المخطط العام ملذاً تحرير العقد شاملة المرحلة الثالثة، وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضى تلك المرحلة مثل سكن العاملين ومحطة الكهرباء والتي اختلت عليها المواقف من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة الثامن بتنمية اراضى المرحلة الثالثة وموافقتها على ذلك، وعليه تؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أورده العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.

إن ذلك تغافل مساعدة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامة موقف الشركة القانوني ودعت موقعها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعلية يكون قد ظهر عوار الأسلس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في حلباتها أمام المحكمة المختصة وهذا العدد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري لهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية مرحلة الكسب.

هذا ويرى المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب معنوق بسيوني للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعني أنها لا تسرى على العقد، وكذلك تجاهل تقرير المفوضين حقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقداً متكاملاً، علاوة على وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن ارض المرحلة الثالثة والبدأ في تنفيتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد أي شبهة لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخراً للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلى اللجنة الوزارية لغض متلازمات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص ارض المرحلة الثالثة فإنه يرى أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة بإصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الاخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير التصوّص القانوني والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط وشروط الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الداعوى قد تكون متساوية.

٢- قالت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع اراضى لأحد عمال الشركة فى ضوء رؤية الشركة بخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذى انتدب لجلسة ثلاثة من الخبراء المختصين لاعتادة فحص الدعوى والمستندات وقد لقيت الجنة من ذلك والتي أصدرت تقريرها للمحكمة والذى بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٨ وبجلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة مصرية للمنتجعات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويضه قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعى عليه بمصاريفات الدعوى وأتعاب المحاماة، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم في جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ وفى تلك الجلسة أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها النهائي بقول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد ما أتي به حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع، بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تقدم الطاعن بدعوى على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وي تاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٩ تقدمت الشركة بمذكرات للرد على أسباب الطعن ولم يتم الطاعن بالتحقيق عليه بالمواعد القانونية لذا تم أشلاق باب تقديم المذكرات، ولم يتم الطاعن بأخذ أي إجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر

ضد هذه وتم استخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستعمل بالدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ أمام محكمة للقضاء ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرحلة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة. (إيضاح رقم ١٥).

٣- توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة ماركتي بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢ أصدرت المحكمة حكماً بالزام الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بان تؤدي للشركة المدعية ٥٧٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، تم استئناف الحكم من جانبها، وبتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٢ وبذلك الجلسه تم حجز الدعوى للحكم، وبتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢٢ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتایيد حكم اول درجة وتصحيح اسم الشركة بالحكم، وتم قطمه العاشر إعادة النظر في الحكم في الاستئنافين ١٣٩/٢٢٣٦ و ١٣٩/١٥٨٤ ومحدد لنظره جلسة ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ وتم الطعن بالقضى على حكم الاستئناف من جانبها هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية، ويحيط أن النزاع من الناحية القانونية بعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هذة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٤- توجد عدة دعوى مرفوعة من بعض المستثمرين وأعضاء مجلس إدارة بالشركة وملخصها وفقاً لما يلى:-

- دعوى رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٠٢١ من المدعي طارق محمد ناصف، جيهان عادل سليمان قاموا برفع دعوى إلزام بتنفيذ بند عقد بيع قطعة الأرض رقم ٩١ وملحقاته ومالكت الدعوى متداولة أمام المحكمة أول درجة وتم حدد عدة جلسات كان اخرها بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٢ وقررت المحكمة بوقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في استئناف رقم ١٣٧/٢٩٤٠ قضائية ويحيط أنه قد تم الفصل في ذا الاستئناف في عام ٢٠٢٠ فسيتم طلب تعجيل.

- دعوى رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة بلايا بلانكا للإستثمار العقاري والم المشروعات السياحية، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن والإلزام لتنفيذ بند بيع إبتدائي لقطعة الأرض رقم ٦٠٥ وقمنا بتقدیم دفاعنا بعد قبول الدعوى لوجود شرط تحكيم في عقد البيع المبرم بين الأطراف وكذلك قمنا بالطعن بالتزوير على ملحق عقد البيع المقدم من المدعين.

وتم حدد جلسة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٢ تم فيها إحلال الداعى إلى الطبع الشرعى وأصدر الطبع للشرعى تأريخه في ٩ مايو ٢٠٢٢ والذي انتهى إلى أن بصمات اختام الأكلاشيه الثانية على الملحق لختت من نفس النايل الخاص بعهود البيع.

وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢ أصدرت المحكمة حكمها وقضت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى ٢٦٢٤ لسنة ٢٠١٩ وقد تم استئناف الحكم من جانب المدعي والجلسة القادمة محدد انعقادها بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٢٣.

- دعوى رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة لاج للتنمية العقارية والم المشروعات السياحية، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن والإلزام لتنفيذ بند بيع إبتدائي لقطعة الأرض رقم ٥٠٤ والدعوى وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢ قضت المحكمة باعتماد وجدولة باقي الثمن المبين بملحق عقد البيع وقد قمنا بالاستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة وقد تم حجز الاستئناف للحكم بجلسه ٢٢ مايو ٢٠٢٣.

بناء على ما سبق يرى المستشار القانوني للشركة كافية للمخصصات المكونة مقابلة الالتزامات القانونية المحتملة (إيضاح رقم ١٣)، كما يرى أنه لا حاجة إلى تدحيمه مع الأخذ في الاعتبار إعادة دراسة المخصصات خلال السنة القادمة.

-٣٣- احداث هامة

- خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرا للأحداث السياسية التي لدت إلى إندلاع الحرب بين كلًا من دولتي روسيا وأوكرانيا الأمر الذي لدى إلى تداعيات محتملة على الاقتصاد العالمي من تباطؤ التموي وزيادة سرعة التضخم الذي متزدري إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التي تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. وترى الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهري من تداعيات هذه الحرب على نشاط الشركة.
- بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحريف سعر الصرف للعملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري ، ليعلن سعر الصرف قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض والطلب وذلك في إطار نظام سعر صرف من ، هذا وقد ترتب على ذلك زيادة جوهرية في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري ، كما قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعرى عائد الإيداع والإفرار من ليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي يوافق ٢٠٠ نقطة أساس يصل إلى ١٤,٢٥٪٪ و ١٢,٧٥٪٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم يوافق ٢٠٠ نقطة أساس يصل إلى ١٢,٧٥٪٪ .
- كما قررت الجنة السياسات النقدية رفع سعر الائتمان والخصم خلال عام ٢٠٢٣ إلى ٣٠٠ نقطة أساس.
- وفيما يخص نشاط الشركة فإن التأثير يتمثل في الخفاض التدريجي للقيمة الكلية للأفراد بصفة عامة ولم يتغير بيع المعرض من الأراضي ووحدات الإسكندرية السياحي المملوكة للشركة بصورة جوهرية حيث واكب ذلك قيام الإدارة بإعادة تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقى من تلك الأراضي والوحدات، هذا ولم يتغير توافر المولد الخام الخاصة بذلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة عامة على استمرار العمل بذلك المشروعات.
- وبختصار حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطير على بنود القوائم المالية ولنقطة الشركة خلال الفترات التالية في:
 - إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلى أهم الآثار المتوقعة على مشروعات الشركة:-
 - مشروع جران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جران حيث أن المتبقى من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من تأثيره تكلفة إنشاء الوحدات.
 - أراضى الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استراتيجي من الأراضى كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة أرض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصرى سبق التعاقد على بيعها بال سنوات السابقة، وكذا بيع قطعة أرض بمبلغ ١٠٢ ٧١٠ ٤٧٠ ناتجة عن تسوية مستحقات أحد عملاء الشركة
 - إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطير والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها على الاستقرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:
 ١. استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للأراضي والوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
 ٢. قيام الإدارة بدراسة البديل المتاحة لخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الإنشاءات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلباً لتلك المشروعات.
 ٣. تعظيم العائد من الحصول للشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
 ٤. دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.
 ٥. التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يتمدلونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٢) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة ، وفيما يلي ملخص لأهم هذه التعديلات :

إصدارها	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٢ "الأصول الثابتة وأهلاكاتها" ومعايير المحاسبة المصري رقم (٤٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة".	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القوليس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. - وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطه باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "المبانيات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".	تسويع النبذة في الوقت الحالي بدراسة إمكاناته تغير السياسة الخالية غير الملموسة. - وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطه باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "المبانيات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".	تسويف التعبارات الخاصة بإضافة خيار استخدام غودج إعادة التقييم على القرارات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باقرار رجعي، مع إثبات الآثار الجائحة على التسويف الذي يحصل على التوارث المالية في حالة استخدام إعادة التقييم بشكل أولى وذلك الخيار. يضافه إلى حساب فاتص إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا التصويف لأول مرة.	تسويف التعبارات الخاصة بإضافة خيار استخدام غودج إعادة التقييم على القرارات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باقرار رجعي، مع إثبات الآثار الجائحة على التسويف الذي يحصل على التوارث المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المثمرة.
تطبيق تلك التعديلات تسويف الإدارية في الوقت الحالي بتقدير الأثر الجائحة على التوارث المالية في بداية الفترة المالية التي تتم في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باقرار رجعي، مع إثبات الآثار الجائحة على المعيار، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المثمرة.	٢- تماشياً مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٢ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكاتها"، كما تم إضافة الفقرات (٢٢) (أ) و(٨٠) (ج) و(٨٠) (د) إلى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المثمرة.	لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨) (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٢ ومعايير المحاسبة المصرية رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالبيانات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨) (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة	تطبيق تلك التعديلات تسويف الإدارية في الوقت الحالي بتقدير الأثر الجائحة على التوارث المالية في بداية الفترة المالية التي تتم في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باقرار رجعي، مع إثبات الآثار الجائحة على المعيار، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المثمرة.	تطبيق تلك التعديلات تسويف الإدارية في الوقت الحالي بتقدير الأثر الجائحة على التوارث المالية في بداية الفترة المالية التي تتم في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باقرار رجعي، مع إثبات الآثار الجائحة على المعيار، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المثمرة.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 تابع الإيصالات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣ يونيو
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	تاريخ التطبيق	النابر المحصل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات
سابقة معروضة			

- قد تختار الشركة أن تقييم بنداً من بند
 البيانات المنشورة بقيمة العادلة في بداية
 أسبق فترة معروضة في القوائم المالية
 للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة
 التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك
 القيمة العادلة باعتبارها تكلفتها الافتراضية
 في تلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين
 القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في
 الرصيد الافتتاحي بإضافة إلى حساب
 فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية
 في بداية أسبق فترة معروضة.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبوبي